دو فصلنامه مطالعات ادب اسلامی
دوره اول، شماره دوم، بهار و تابستان ۱۴۰۱

نصف سنوية دراسات الأدب الإسلامي
السنة الأولى، العدد الثاني، ربيع وصيف ۲۰۲۲

# التراكيب العدولية ومقاصدها الدلالية في القرآن الكريم

مبروكة الهاشمي علي البوعيشي[۱] (الأستاذ المساعد بقسم اللغة العربية وآدابها، كلية التربية، جامعة طرابلس، ليبيا)

**تاريخ دريافت: ۱۴۰۰/۰۱/۲۸** **تاريخ الوصول: ۲۰۲۱/۰۴/۱۷**
**تاريخ پذيرش: ۱۴۰۰/۰۴/۲۶** صفحات: ۸۱-۹۹ **تاريخ القبـول: ۲۰۲۱/۰۷/۱۷**

**الملخص**

يحاول هذا البحث معالجة التراكيب النحوية في العربية التي اعتنى البحث النحوي بتحديد المنازل التي تتنزل فيها، ولذلك سلّط الضوء على تلك التراكيب اللغوية التي عدلت عن النمطية في التعبير من وجهة نظر تداولية؛ بغية الوصول إلى دراسة نحوية تعنى بالتركيب والتحليل ودلالات الجمل من خلال مقاماتها. وقد انتفع البحث بالأنظار اللسانية الحديثة، وبخاصة الاتجاه الوظيفي منها ونظرته التداولية إلى اللغة، واستكنه أنظار النحاة، وتوقف عند أعمال المفسرين فانتهى إلى أن مباحث النحو يتحقق بها فهم البنية التركيبية ودلالتها، وأعمال المفسرين يتحدد بها أهداف التعبير والتواصل، وبهما يوقف على دلالة التراكيب وأسرارها، مع اتخاذه من المنهج الوصفي إلى ذلك سبيلا.

**الكلمات الرئيسة:** تراكيب، عدول، دلالة، تداول.

# ترکیب‌های نحوی قاعده گریز در قرآن کریم و دلالت‌های آن

**چکیده**

هدف از کتابت این پژوهش، پرداختن به عباراتی است که ظاهرا بر خلاف نمط و شیوه نحویان به کار برده شده‌اند و قواعد نحوی مورد پذیرش، در آن نادیده گرفته شده است تا از این رهگذر، به تحلیل عبارات فوق پرداخته شده و دلالت‌های آن از منظر معنی شناسی مورد بررسی قرار گیرد و هنجار گریزی آن‌ها برجسته شود. در این تحقیق، با شیوه توصیفی-تحلیلی و با رویکرد نظریات زبانشناسی نوین، به ویژه رویکرد نقشگرا و نگاه عملگرایانه به زبان، با تکیه بر دانش نحو و با بهره بردن از نظرات مفسرین، این نتیجه به دست آمد که علم نحو در شناخت ساختار ترکیبی کلام مؤثر است کما این که تفسیر رویکردی غایت محور و ارتباطی را دنبال می‌کند و با ترکیب آن دو می‌توان دلالت‌ها و اسرار نهفته کلام الهی را در قرآن جست‌وجو کرد.

**کلیدواژه‌ها:** ترکیب‌های نحوی، قاعده گریزی، معناشناسی، زبانشناسی عملگرا.

---

[۱] البريد الإلكتروني: mbouashi@yahoo.com

**المقدمة**

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الخلق أجمعين سيدنا محمد، وعلى آله وصحبه الطاهرين، وبعد: لا نستطيع أن ندرك من اللغة غرضا، ولا أن نفيد منها معنى إلا إذا ارتبطت كلماتها بعضها ببعض، وصارت كل لفظة متصلة بالأخرى نوعا من الاتصال، وفي ضوء هذا الترابط وهذه الصلات تكمن المعاني والأفكار التي تحتويها النصوص اللغوية، والمعلوم أن ديمومة اللغة وحيويتها تنطلق من سمتها التواصلية التي تستمد قوامها من فعل التخاطب الإنساني، فاللغة خاصية الإنسان إذ إنها أصوات يعبر بها كل قوم عن أغراضهم كما قال ابن جني (ت ٣٩٢هـ) (ابن جني، ١٩٥٧م: ١/٣٣) ومن اللفظ الأخير في التعريف تكتسب اللغة أسباب وجودها ونجاحها، وارتباط اللغة بالمقاصد والأغراض ينحو بالدراسات اللغوية إلى إيلاء دراسة الجملة أهمية كبرى، وتوسيع دائرة البحث في دلالاتها؛ لتكون بذلك نقطة انطلاق بوصفها بنية صغيرة على مستوى الخطاب، وإحدى دعائمه التي يقوم عليها، فهي عنصر أساسي في بنائه وتركيبه.

شغلت الجملة اهتمام النحويين فقد درسوا منذ سيبويه (ت١٨٨هـ) أنماطها وطريقة بنائها، كما عالجوا جانبا كبيرا من ضوابط تشكيلها، ورسم بنيتها التركيبية والدلالية، بل إنهم ربطوا بين مظاهر مخصوصة في نظمها، وضوابط تحكمها وتسوّغها، كالتقديم والتأخير، والحذف، والزيادة.. وغيرها، مع العلم أن سيبويه لم يستخدم مصطلح "الجملة" بل استعمل مصطلح "الكلام" للتعبير عن موضوعات نحوية متعددة، ومنها ما يتّحد مع مفهوم الجملة. (سيبويه، ١٩٨٨م: ١/٢١، ٢٥، ١٢٢، و٤/٢٢١).

والتصنيف للجملة العربية يقوم على الإسناد الذي هو لغة: مصدر مصوغ من الفعل الرباعي أسند، ويعني: إضافة الشيء إلى الشيء، وكل شيء أسندت إليه شيئا فهو مسند، يقال: الدهر مسند؛ لأن الأشياء تسند إليه، والكلام مسند ومسند إليه. (الفراهيدي، د.ت: ٧/ ٢٢٨ – ٢٢٩)، وفي الاصطلاح؛ نسبة أحد الجزأين إلى الآخر ليفيد المخاطب فائدة يصح السكوت عليها. (السيوطي، ٢٠٠٤م: ٨٠)، أو هو ضم إحدى الكلمتين إلى الأخرى على وجه الإفادة التامة، أي على وجه يحسن السكوت عليه. (الجرجاني، ١٩٨٥م: ٢٢، ٢٣)، فالإسناد هو العلاقة الرابطة بين طرفيه وهما المسند والمسند إليه، وذهب بعضهم إلى حد الإسناد بأنه "عملية ذهنية تعمل على ربط المسند بالمسند إليه" (المخزومي، ١٩٨٦م: ٣١).

وقد انقسمت الجملة بناء على هذا التصنيف إلى نوعين رئيسين: الجملة الاسمية (المبتدأ والخبر)، والجملة الفعلية (الفعل والفاعل)، وأضاف صاحب المفصل الجملة الشرطية حيث جعلها جملة مستقلة

نصّ عليها، ومثّل لها، وزاد الجملة الظرفية (الزمخشري، د.ت: ٢٤)، وأكّد ابن هشام (ت ٧٦١هـ) على الجملة الظرفية دون الشرطية، وهي المصدرة بظرف أو جار ومجرور (الأنصاري، ١٩٩١م: ٢/ ٧)، ولكن منهم من ردّ هاتين الزيادتين حيث قال ابن يعيش (ت ٦٤٣هـ) "وهي في الحقيقة ضربان: فعلية واسمية؛ لأن الشرطية في التحقيق مركبة من جملتين فعليتين: الشرط فعل وفاعل، والجزاء فعل وفاعل، والظرف في الحقيقة للخبر الذي هو استقر" (ابن يعيش، د.ت: ٨٨/١).

وقد اعتدّ النحاة في تحديد نوع الجملة بصدرها، والمراد بالصدر "المسند أوالمسند إليه، فلا عبرة بما تقدم عليهما من الحروف" (الأنصاري، ١٩٩١م: ٢/ ٧، ٨)، فالجملة من نحو: كيف جاء زيد؟ ﴿**فَأَيَّ آيَاتِ اللهِ تُنكِرُونَ**﴾ (غافر/ ٨٠)، فعلية لأن الاعتداد بما هو صدر في الأصل، ولأن هذه الأسماء التي تبتدئ بها في نية التأخير، وكذا الجمل في نحو: يا زيد، ﴿**وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ**﴾ (التوبة/ ٦) ﴿**وَالْأَنْعَامَ خَلَقَهَا**﴾ (النحل/ ٥) ﴿**وَاللَّيْلِ إِذَا يَغْشَى**﴾ (الليل ١)؛ "لأن صدورها في الأصل أفعال، والتقدير: أدعو زيدا، وإن استجارك أحد، وخلق الأنعام، وأقسم بالليل" (الأنصاري، ١٩٩١م: ٢/ ٨).

وتقسيمهم هذا لا غبار عليه، ويتفق إلى حد بعيد مع واقع الجملة العربية التي لا تعدو أن تكون اسمية أو فعلية، ولكن النحاة اختلفوا في الأساس الذي يستند إليه هذا التقسيم، فذهب بعضهم إلى تقسيم الجملة إلى اسمية أو فعلية بالنظر إلى الإسناد إلى اللفظ والمعنى المحدد بحسب طبيعة الجملة، فالاسمية في رأيهم ما كان المستند إليه فيها اسما مع إفادة الدوام والثبوت، والفعلية ما كان المسند إليه فيها فعلا مع إفادة التجدد، أو اتصاف المسند بالمسند إليه اتصافا متجددا (الجرجاني، د.ت: ١٧٣-١٧٤). وذهب بعضهم الآخر إلى تقسيم الجملة على أساس من التفريق اللفظي المحض، فالاسمية — في رأيهم — هي التي تبدأ باسم، والفعلية هي التي تبدأ بفعل (الأنصاري، ١٩٩١م: ٢/ ٧).

أما المحدثون فلم يخرجوا عن حدود ما قاله القدامى في هذه المسألة، فمنهم من ذهب إلى القول بأن الجملة الفعلية ما كان المسند فيها فعلا، والجملة الاسمية ما كان المسند فيها اسما، وهم بذلك يتخذون من الإسناد أساسا للتقسيم من دون اعتداد بموقع المسند فعلا كان أو اسما من الجملة (المخزومي، ١٩٨٦م: ٣٩-٤٢).

**تأليف بنية الجملة**

وضع النحاة وهم يدرسون الأبواب النحوية المختلفة أصولا مجردة لبنية الجملة، فالبنية الأساسية للجملة الاسمية تتكون من: مبتدأ + خبر ـــــــ جملة اسمية، أي: (مسند إليه + مسند)، وهي الجملة التي

صدرها اسم صريح أو مؤول في محل رفع، أو اسم فعل عند بعضهم، أو هي التي في صدرها حرف غير مكفوف مشبه بالفعل، فالجمل: محمد مجتهد، أن تفعل المعروف خير لك، هيهات العقيق، أن محمدا رسول الله، قائم الزيدان عند من يجيزه وهم الكوفيون، جمل اسمية، ومثلها في الحكم: محمد أكرم خالدا عند أهل البصرة هي جملة اسمية.

وتتكون الجملة الفعلية من: فعل + فاعل ـــــــــ جملة فعلية، أي: (مسند + مسند إليه)، وهي التي في صدرها فعل تام أو ناقص، ضرب اللص، كان زيد قائما، يقوم زيد، وقم (الأنصاري، ١٩٩١م: ٧/٢)، ويعدّون منها كذلك خالدا أكرم محمد؛ لأن الاسم الذي في صدرها في نية التأخير (الأنصاري، ١٩٩١م: ٨/٢).

وهذه البنية نواة الجملة هي العمد التي لا بد من وجود طرفيها لفظا أو تقديرا؛ لأنها اللوازم التي لا يُستغنى عنها، فعليها يُبنى ما لا ينحصر من الصور الجزئية، وعليها أيضا يقوم المعنى الأصلي للجملة المتمثل في الإخبار العام المجرد، كقولنا: الحياة جميلة، أشرقت الشمس، فهذه الجمل تتضمن حكما عاما مطلقا مستفادا من علاقة الإسناد المجردة، أي: غير المرتبطة بعلائق نحوية، أو دلالية إضافية، ولا يشترط في هذه البنية الدلالة على معنى تام فقد تكون جزءا من جملة أكبر فلا يتم المعنى إلا بالإضافات الأخرى، جاء في تعريف الجملة أنها "عبارة عن مركب من كلمتين أسندت إحداهما إلى الأخرى سواء أفاد كقولك: زيد قائم، أو لم يفد كقولك: إن يكرمني فإنه جملة لا تفيد إلا بعد مجيء جوابه" (الجرجاني، ١٩٨٥م: ٨٢).

فالبناء الأساسي للجملة هو أول مراحل تكونها، ويجعل منها جملة مطلقة تتضمن ركني الإسناد، وليست مقيدة بأية قيود.

وقد نضيف على البناء الأساسي هذا إضافات يسميها النحاة الفضلة، والجدير بالملاحظة أن هذه التسمية لا تعني أنه يمكن الاستغناء عنها، فإنها قد تكون واجبة الذكر لأن المعنى يتوقف عليها، كما في قوله تعالى ﴿**وَإِذَا قَامُوا إِلَى الصَّلَاةِ قَامُوا كُسَالَى**﴾ (النساء/ ١٤١)؛ فإنه لا يمكن الاستغناء عن كسالى التي هي فضلة، فالمقصود بمصطلحي العمدة والفضلة أنه لا يمكن أن تتألف جملة من دون عمدة مذكورة أو مقدرة، في حين أنه يمكن أن تتألف من دون فضلة.

وهذه الفضلة تكوّن علاقات نحوية جديدة تمد في بناء الجملة من خلال معان وظيفية مخصوصة، وروابط تركيبية محددة، ثم إن هذه العناصر المضافة تولد ضربا من الوظائف الدلالية بحكم اقترانها بقيم معنوية اقترانا متصلا، وتمتد الجملة بهذه العناصر وفق الإمكانات اللغوية المتاحة التي تقوم على التعلق،

ومراعاة حال الكلام بعضه من بعض، ومن خلال تناسق الدلالة، وتلاقي المعاني على الوجه الذي يقتضيه العقل كما يقول عبد القاهر الجرجاني (ت ٤٧١هـ) (الجرجاني، د.ت: ٤٩ و٥٠)، ومن هنا نجد أن النحو والدلالة يتعانقان تعانقا يكوّن الفهم الصحيح للنص، وهذا التعانق يعتمد أساسا على الفهم الصحيح للنحو، وبذلك يتضح أن الوصف النحوي ليس جامدا خاليا من الدلالة، إذ الوصف النحوي وصف للعلاقات التي تربط عناصر الجملة الواحدة بعضها ببعض، والعلاقة التي تصفها القاعدة النحوية هي نفسها مستمدة من أمرين: الأول ــ لغوي يحكمه وضع الكلمات بطريقة معينة، والثاني ــ عقلي وهو المفهوم المترتب عن الوضع السابق من حيث ارتباط كل هيأة تركيبية بدلالة وضعية (السعران، د.ت: ٢٣٣)، وكلا الأمرين متعاونان تعاونا متداخلا ولا يمكن فصل أحدهما عن الآخر.

ومهما يكن من أمر فإن الجملة المحتوية على المسند والمسند إليه، وهي الجملة المطلقة تتحول بالعناصر المضافة إلى جملة مقيدة، تتضمن مع علاقة الإسناد مواقع جديدة تحتلها عناصر إضافية ترتبط بطرفي الإسناد ارتباطا مخصوصا، تتعدد صوره وتتباين دلالاته، وهي بذلك تقيد الحكم المستفاد من علاقة الإسناد. ومن العناصر التي يمكن إضافتها للجملة زيادة فعل ناسخ على الجملة الاسمية، نحو: كان الجو جميلا، ظننتك راحلا، وزيادة إضافات للجملة الفعلية نحو: أقبل الطفل ماشيا، أكملت الدرس صباح اليوم.

ففي الجمل السابقة خرجت علاقة الإسناد عن إطلاقها، وتقيدت بارتباطها بعناصر جديدة ضمن علائق نحوية معروفة في العربية قيّدت الحكم المتحصل من الإخبار كقيد الزمن، أو الظن، أو الحالة، وتتنوع المقيدات في العربية وتتشكل في صور شتى تتمثل في وظائف نحوية مختلفة رصدها النحاة وصنفوها، وهي عناصر لغوية مخصوصة تفطن النحاة لوظيفتها في التركيب، وما تضفيه من معان تخرج الحكم في الجملة من إطلاقه وعموميته.

**الوظائف النحوية**

وقد وصف النحاة الجمل وقوانين نظمها وتحديد العلاقات بين أركانها من خلال إفراد باب لكل وظيفة، ولكنهم لم يستعملوا مصطلح وظيفة، وعبروا عنه بمصطلح عام هو لفظ (المعنى) فقالوا: معنى الفاعلية، ومعنى المفعولية...إلخ، وقد فصّلوا فيه حيث تناولوا:

١. الوظيفة الصوتية: من حيث تحديد تأثر الأصوات وتأثير بعضها على بعض، وصفاتها ومخارجها...إلخ.
٢. الوظيفة الصرفية: من حيث ما يحتلها من مبان صرفية سواء أكانت على مستوى المفرد أم الجملة.
٣. الوظيفة النحوية: من حيث الإعراب والرتبة والمطابقة والربط والحذف والتقديم والتأخير، وغير ذلك من الخصائص.

وقد تمّ تقسيم المركبات التي تمثل الوظائف السابقة قسمين: قسم تمثله الكلمة الواحدة وما تحويه من أصوات، أو ما تتركب معه من كلمات فتترابط عناصرها على نحو لا يخرجها من حالة الإفراد، نحو: المضاف والمضاف إليه، والموصول والصلة، والجار والمجرور، والتابع والمتبوع ...إلخ. وقسم يمثله المركب الإسنادي سواء أكان يصلح أن يشغل وظيفة نحوية أم لا على نحو ما ذكره النحاة من تقسيمهم الجمل إلى ما له محل من الإعراب، وما ليس له محل من الإعراب (الأنصاري، ١٩٩١م: ٢/ ١٥، ٨٦). وما له محل من الإعراب هي الجمل التي تتعالق مع ما قبلها تركيبيا ودلاليا، أما التي لا محل لها من الإعراب فهي التي تتعالق مع ما قبلها دلاليا مع استقلالها التركيبي.

والدلالات المكتسبة من الوظائف النحوية المختلفة هي دلالات تكتسبها الجملة أو الجمل عن طريق القواعد النحوية القاضية بترتيب الألفاظ وفق ترتيب المعنى المراد، ولذا يشترط علماء النحو أن يجري ترتيب الكلمات بحسب ما رسموه من قواعد، "أي إن الكلمة تكتسب تحديدا وتُبرز جزءا من الحياة الاجتماعية والفكرية عندما تحل في موقع نحوي معين في التركيب الإسنادي وعلاقاته الوظيفية" (الداية، ١٩٩٦م: ٢١).

والتلاحم بين المفردات ووظائفها النحوية في الجملة تفاعل دلالي نحوي معا، لا يمكن فصل أحدهما عن الآخر؛ لأن المفردات من غير نظام نحوي يحكمها ويربط ما بينها لا يتأتى لها اجتماع إلا في المعاجم، والنظام النحوي من غير مفردات تقوم به، وتحقق وجوده العقلي وعاء فارغ لا يقوم إلا في عقول أبناء اللغة، ولا يجد سبيلا لتحققه إلا في الجمل التي ينطقونها أو يكتبونها، وبينهم اتفاق جماعي عليها، وقد نالت فاعلية المعنى النحوي الدلالي في شرح النصوص وتفسيرها اهتمام الكثير من القدماء (العلوي، ٢٠٠٢م: ١/ ١٤٩، ١٧٩).

ومما سبق يمكن أن نبرز المحاور التي ترتكز عليها الجملة، وهي:
١. وظائف نحوية عمدة وفضلة تمد المنطوق بالمعنى.

۲. مفردات يتم الاختيار من بينها لشغل الوظائف النحوية السابقة، يقول ابن جني: "فكانت الأصول ممتدة، ومواد الكلم معرضة لهم وعارضة أنفسها على تخيرهم، جرت لذلك مجرى مال ملقى بين يدي صاحبه، وقد أجمع إنفاق بعضه دون بعضه، فميّز رديئه وزائفه، فنفاه ألبته كما نفوا عنهم تركيب ما قبح تأليفه، ثم ضرب بيده على ما أطف [قرب ودنا] له من عرض جيدة، فتناوله للحاجة إليه، وترك البعض؛ لأنه لم يرد استيعاب جميع ما بين يديه منه" (ابن جني، ١٩٥٧م: ١/ ٦٥).

۳. علاقات دلالية متفاعلة بين الوظائف النحوية والمفردات المختارة.

٤. سياق خاص ترد فيه الجملة لتؤدي المعنى المطلوب.

**التراكيب العدولية**

وضع النحاة ترتيبا عاما للجملة الفعلية عدّوه قاعدة قلما يحيدون عنها، فعناصرها ــ في رأيهم ــ تتخذ الترتيب الآتي:

- فعل + فاعل + فضلة.

وترتيبا آخر للجملة الاسمية يتمثل في:

- مبتدأ + خبر + فضلة.

والعربية كما هو معلوم لغة مرنة؛ لذلك قد لا يلتزم المتكلم أو الكاتب بهذا الترتيب فتأتي الجملة هكذا:

- فعل + فضلة + فاعل، فضلة + فعل + فاعل ... وهكذا.
- خبر + مبتدأ + فضلة، فضلة + مبتدأ + خبر، مبتدأ + فضلة + خبر ... وهكذا.

مما حدا بالنحاة إلى وضع استدراكات على تلك القواعد تحت التسميات التي أوجدوها مثل: التقديم وجوبا أو جوازا أو ممتنعا، فقد ألزموا أنفسهم بمعايير ثابتة بعد استقرائهم اللغة العليا وفي مقدمتها القرآن الكريم ثم كلام العرب شعرا ونثرا. وجعلوا تلك القواعد هي الأصل من باب أن الكلام "يكون له أصل ثم يتسع فيه" (المبرد، ١٩٩٤م: ١/ ١٨٤)، وما اختلف هو تغيير أو عدول، والعدول في اللغة هو "عدل عنه يعدل عدلا وعدولا: حاد، وإليه عدولا: رجع، والطريق: مال... وانعدل عنه وعادل اعوج" (الفيروزآبادي، ٢٠٠٥م:١٠٣٠) وعدل عن الشيء يعدل عدلا وعدولا: حاد، وعن الطريق: جار، وعدل إليه عدولا: رجع، وما له مَعْدِل ولا معدول أي مَصْرِف، وعدل الطريق: مال

... والعدول من قولهم: عدل عنه يعدل عدولا إذا مال كأنه يميل من الواحد إلى الآخر" (ابن منظور، د.ت: ٢٨٤٢).

وفي اصطلاح القدماء: هو طريقة أداء المعنى بالخروج على مألوف الصياغة، والعدول من حال إلى حال، وقد تعددت المصطلحات المعبرة عن هذه الظاهرة عندهم فعرفت بـ(مخالفة مقتضى الظاهر، والمجاز، بالإضافة إلى العدول)، ومصطلح مخالفة مقتضى الظاهر ذكره سيبويه نقلا عن الخليل، وإن كان لم يعرّفه إنما مثّل له بعدد من الأمثلة منها: وضع غير العاقل موضع العاقل، كما في قوله تعالى: ﴿**يَا أَيُّهَا النَّمْلُ ادْخُلُوا مَسَاكِنَكُمْ**﴾ (النمل/ ١٨)، ومن ثم استحق غير العاقل صفة العاقل فعومل معاملته، وأخذ أحكامه. (سيبويه، ١٩٨٨م: ٢/ ٤٧)، كما ذكره ابن فارس (ت ٣٩٥هـ) مبينا أن من سنن العرب "مخالفة ظاهر اللفظ معناه، كقولهم عند المدح: قاتله الله ما أشعره، فهم يقولون هذا ولا يريدون وقوعه" (ابن فارس، ٢٠٠٥م:٣٣٤).

أما مصطلح المجاز فقد استخدمه أبو عبيدة (ت ٢١٠هـ)، وجعله محور كتابه (مجاز القرآن)، موضحا له عدة أضرب منها: مجاز ما جاء من لفظ خبر الحيوان والموات على لفظ خبر الناس، كما في قوله تعالى: ﴿**إني رأيت أحد عشر كوكبا والشمس والقمر رأيتهم لي ساجدين**﴾ (يوسف/ ٤)، ومجاز ما جاءت مخاطبته مخاطبة الغائب ومعناها للشاهد، كما في قوله تعالى: ﴿**أَلَمَ ذَلِكَ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ فِيهِ**﴾ (البقرة/ ١)، مجازه: ألم، هذا القرآن، ومجاز ما جاءت مخاطبته مخاطبة الشاهد، ثم تُركت وحُوّلت إلى مخاطبة الغائب، كما في قوله عزّ وجلّ: ﴿**حتى إذا كنتم في الفلك وجرين بهم بريح طيبة**﴾ (يونس/ ٢٢)، أي بكم (أبو عبيدة، د.ت: ١/ ١٠، ١١).

أما مصطلح العدول فهو في اصطلاح النحويين "خروج الاسم عن صيغته الأصلية إلى صيغة أخرى" (الجرجاني، ١٩٨٥م: ١٥٢) أي إنه إخراج للاسم عن صيغته الأصلية بغير القلب، ولا التخفيف، ولا إلحاق معنى، كما في (مثنى، وثلاث، ورباع) فهي "معدولة عن أعداد مكررة؛ وإنما منعت الصرف لما فيها من العدلين: عدلها عن صيغها، وعدلها عن تكرارها" (الزمخشري، ١٩٩٥م: ١/ ٤٥٧) ومن ثم فهو لا ينون لأنه صرف عن وجهه (أبو عبيدة، د.ت: ٢/ ١٥٢). أما المحدثون فاستخدموا مصطلحات (الانزياح، والانحراف، والانتهاك، والمخالفة، وخرق السنن، والإزاحة، والمفارقة ...) وغيرها للتعبير عنه، وعنوا بهذه المصطلحات "تصرف مستعمل اللغة في هياكل دلالاتها، أو أشكال تراكيبها بما يخرج عن المألوف" (المسدي، د.ت: ١٠٠، ١٦٣). والجمل بهذا التغيير يمكن تسميتها تراكيب، وهي الأنماط اللغوية التي عُدل فيها عن الأصل، وتمثل خيارات متعددة للمتكلم.

إن الجانب التركيبي للغة يعبر عن تجانس وحدات الجملة التي تشكل في تجانسها نسقا ذا وظائف لغوية ونحوية، والجدير بالملاحظة أن العدول لا يعني انكسار النظام النحوي، وعدم الالتزام بقواعده "فالصحة الدلالية مشروطة بالصحة النحوية" (عبد اللطيف، م۲۰۰۰: ۵۸). وتعد الرتبة المقياس الذي تترتب به الوحدات النحوية، وهي "علاقة بين جزأين مرتبين بين أجزاء السياق يدل موقع كل منهما من الآخر على معناه" (حسان، د.ت: ۲۰۹)، إذ تأخذ الكلمة موقعا معينا في الجملة لتلعب دورا في علاقتها مع غيرها، بالاعتداد بما يؤثر في المعاني والأساليب والسياقات المختلفة؛ لتؤدي وظائف نحوية ودلالية في التركيب، والرتبة في النحو هي تلك المحفوظة وغير المحفوظة، والرتبة المحفوظة قرينة لفظية إذا اختلت اختلّ التركيب وفقد دلالته وتماسكه، ومن أمثلتها "أن يتقدم الموصول على الصلة، والموصوف على الصفة، ويتأخر البيان عن المبيَّن، والتوكيد عن المؤَكَّد، وتقدم حرف الجر على المجرور، وحرف العطف على المعطوف، والفعل على الفاعل أو نائب الفاعل، والمضاف على المضاف إليه، وحرف القسم على المقسم به" (حسان، د.ت: ۲۰۷).

ومن الرتب غير المحفوظة "رتبة المبتدأ والخبر، ورتبة الفاعل والمفعول به، ورتبة الضمير والمرجع ورتبة الفاعل، والتمييز بعد نعم، ورتبة المفعول به والفعل" (حسان، د.ت: ۲۰۷) مما يقبل التقديم والتأخير دون إخلال بالمبنى والمعنى، لتتعين أكثر وتضمن موقعها ودورها بالعلامة الإعرابية، فعندما يحدث تغيير وحركة فالإعراب هو الذي يحدد معناها ويحفظ رتبتها، إذ هو تحليل للوحدات اللغوية الداخلة في التركيب قواعديا، وبيان لجوهرها وماهية حدودها ومعانيها وظيفيا. ففي نحو قولنا: جاء زيد ماشيا يمكن أن تتولد أنماط كثيرة منها:

زيد جاء ماشيا _ جاء ماشيا زيد _ ماشيا جاء زيد ...

وكل نمط من هذه الأنماط يختلف عن غيره بنية ودلالة؛ لأن أي تغيير في المبنى لا بد أن يصاحبه تغيير في المعنى إلا أن يكون لغة، وهو أمر يُكسب اللغة مرونة واسعة، ويكفل لها خيارات كثيرة، وقد عالج النحاة والمفسرون الأنماط السابقة، وغيرها من الأنماط كالزيادة، والجملة الاعتراضية، وتذكير المؤنث، وتأنيث المذكر، والتضمين، ووقوع الفعل الماضي موقع المضارع أو العكس ... إلخ التي عُدل فيها عن الأصل وفق أساليب توافق منطلقات كل فريق، فالنحاة غالبا قد يشرحون تركيبا من مثل: ماشيا جاء زيد على أنه قد قُدّم فيه الحال على العامل وعلى صاحب الحال جوازا، ومثل هذا يقولونه إذا تقدمت الحال على صاحبها فقط، كما في قولنا: جاء ماشيا زيد، وهذا التحليل اليسير سببه نظر النحاة إلى التراكيب على أساس أن لها أصولا تركيبية تتوافق مع القواعد التي يضعونها.

ورغم أن النحاة شغلوا بالمقال وأصوله التركيبية عنوا أيضا بالمقام الخارجي وما يحيط بالظاهرة اللغوية من ملابسات تكتنفها تتصل بالمتكلم، أو المخاطب، أو ظروف الكلام، إلا أن هذه العناية جاءت بقدر، كأن يكون ذلك للحكم على ما يجوز وما لا يجوز من التراكيب؛ حرصا على اللغة في مستواها العادي المألوف الموصل إلى فهمها وتعلمها، من ذلك مثلا أن سيبويه لا يستقيم عنده أن تقول: هذا أنت، ويجيز هذا هو، حيث قال: "لأنك لا تشير للمخاطب إلى نفسه ولا تحتاج إلى ذلك، وإنما تشير له إلى غيره" (سيبويه، ١٩٨٨م: ١/ ١٤١)، وقد اعتمد في ذلك على بعد خارجي محض، وهو أيضا يفسر الحذف في قولهم: أتميميا مرة وقيسيا أخرى؟ بتقدير: أتحوّل تميميا مرة وقيسيا أخرى، وقال عن هذا: "فأنت في هذه الحال تعمل في تثبيت هذا له، وهو عندك في تلك الحال في تلوّن وتنقل، وليس يسأله مسترشدا عن أمر هو جاهل به ليُفهِّمه إياه، ويخبره عنه، ولكنه وبخه بذلك" (سيبويه، ١٩٨٨م: ١/ ٣٤٣)، فهو بهذا يبين مقاصد هذا الحذف في ضوء معطيات المقام.

كما أشار ابن جني إلى التحرر من قيد الرتبة في قوله: "فإن كانت هناك دلالة أخرى من قِبَل المعنى وقع التصرف فيه بالتقديم والتأخير، نحو: أكل يحيى كمثرى: لك أن تقدم وأن تؤخر كيف شئت ... وكذلك لو أومأت إلى رجل وفرس، فقلت: كلّم هذا هذا فلم يجبه، لجعلت الفاعل والمفعول أيهما شئت؛ لأن في الحال بيانا لما تعني" (ابن جني١٩٥٧م: ١/ ٣٥)، فمن الممكن أن يدخل الرجل أو (هذا) المشار بها إليه في علاقة الفاعلية والمفعولية مع الفعل (كلّم)، أما الفرس أو (هذا) المشار بها إليه فلا يدخل في علاقة الفاعلية مع الفعل (كلّم) إلا على سبيل المجاز لا الحقيقة، ولذلك قال ابن جني: "لم يجبه" فتدخل القرينة الحالية لكشف العناصر النحوية، فيكون الفاعل (هذا) هي المشار بها إلى الرجل وإن تأخرت، والمفعول به (هذا) المشار بها إلى الفرس وإن تقدمت.

ومثل ذلك ما عرض له ابن هشام في باب المنصوبات المتشابهة: ما يحتمل الحالية والتمييز، من ذلك "كرم زيدٌ ضيفا، إن قدّرت أن الضيف غير زيد فهو تمييز محول عن الفاعل، يمتنع أن تدخل عليه (من)، وإن قدّر نفسه احتمل الحال والتمييز" (الأنصاري، ١٩٩١م: ٢/ ٢٦٦)، فهو هنا يوجه المنصوب إلى كونه تمييزا بناء على حدّ التمييز الذي وضعه النحاة، واحتماله أن يكون حالا أو تمييزا بدلالتين: إن كان المعنى أن زيدا هو الذي كرُم كان (ضيفا) تمييزا، وإن كان المعنى أن زيدا كرُم عندما صار ضيفا كان (ضيفا) حالا. ومن ذلك أيضا الحديث عن توسط المفعول بين الفعل وفاعله حيث عُدّ تحريكا لعنصر من مكانه إلى مكان ليس له في الأصل، وهذا التحريك ينبئ عن مقصد وغاية، ولإثارة الاهتمام (سيبويه، ١٩٨٨م: ١/ ٣٤)، قال ابن جني: "أصل وضع المفعول أن يكون فضلة، وبعد الفاعل

ک: ضرب زيد عمرا، فإن عناهم ذكر المفعول قدموه على الفاعل فقالوا: ضرب عمرا زيد، فإن ازدادت عنايتهم به قدموه على الفعل الناصبه فقالوا: عمرا ضرب زيد، فإن تظاهرت العناية به عقدوه على أنه رب الجملة، ويجاوزوا به حد كونه فضلة فقالوا: عمرو ضربه زيد، فجاؤوا به مجيئا ينافي كونه فضلة" (ابن جني، ١٩٩٤: ١/ ٦٥). وتبقى هذه العناية بالمقام على مستوى معين؛ إذ لم يكن مبدأ أساسيا في عملهم الذي يقوم على وصف الظاهرة النحوية، وتقعيد قواعدها، وما يجب أن تكون عليه.

أما المفسرون فإنهم ينظرون إلى الدلالة التي يعطيها التركيب، وبخاصة أن مجالهم هو النظر في النص اللغوي (القرآن الكريم) وليس وضع القواعد التجريدية، من ذلك مثلا قول الزمخشري (ت ٥٣٨هـ) في تفسير قوله تعالى:﴿**قُل لَّو أَنتُمْ تَمْلِكُونَ خَزَائِنَ رَحْمَةِ رَبِّيَ إِذًا لَأَمْسَكْتُمْ خَشْيَةَ الإِنفَاقِ**﴾ (الإسراء/ ١٠٠) "لو حقها أن تدخل على الأفعال دون الأسماء، فلا بد من فعل بعدها في (لَّو أَنتُمْ تَمْلِكُونَ) وتقديره: لو تملكون تملكون و(أنتم تملكون) فيه دلالة على الاختصاص، وأن الناس هم المختصون بالشح المتبالغ ... وذلك لأن الفعل الأول لما سقط لأجل المفسر برز الكلام في صورة المبتدأ والخبر" (الزمخشري، ١٩٩٥م: ٢/ ٦٦٨، ٦٦٩).

كما استفادوا من قواعد النحاة الخاصة بالتقديم والتأخير في تفاسيرهم، وتحليلهم للنص القرآني، قال تعالى: ﴿**أَئِفْكًا آلِهَةً دُونَ اللهِ تُرِيدُونَ**﴾ (الصافات/ ٨٦) "(أئفكا) مفعول له تقديره: أتريدون آلهة من دون الله إفكا، وإنما قُدّم المفعول على الفعل للعناية، وقُدّم المفعول له على المفعول به؛ لأنه كان الأهم عنده (أي عند إبراهيم عليه السلام) أن يكافحهم بأنهم على إفك وباطل في شركهم" (الزمخشري، ١٩٩٥م: ٤/ ٤٦)، والتقديم والتأخير واضح في قوله تعالى: ﴿**إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ**﴾ (الفاتحة/ ٤) حيث تقدم المفعول على فعله؛ ليدل على أن العبودية لله رب العالمين، وتعين الإتيان بالضمير منفصلا، ولا يمكن الإتيان به متصلا لتأخر الفعل، "والحصر المستفاد من تقديم المعمول في قوله: (إِيَّاكَ نَعْبُدُ)حصر حقيقي؛ لأن المؤمنين الملقَّنين لهذا الحمد لا يعبدون إلا الله" (بن عاشور، ١٩٨٤م: ١/ ١٨٣)، وقوله سبحانه: ﴿**إِيَّاكَ نَعْبُدُ**﴾ "إذا أتمّ الحامد حمد ربه يأخذ في التوجه إليه بإظهار الإخلاص له؛ انتقالا من الإفصاح عن حق الرب إلى إظهار مراعاة ما يقتضيه حقه تعالى على عبده من إفراده بالعبادة والاستعانة، فهذا الكلام استئناف ابتدائي" (بن عاشور، ١٩٨٤م: ١/ ١٧٧)، ووجه تقديم قوله تعالى: ﴿**إِيَّاكَ نَعْبُدُ**﴾ على قوله سبحانه: ﴿**إِيَّاكَ نَسْتَعِينُ**﴾ "أن العبادة تقرّب للخالق تعالى فهي أجدر بالتقديم في المناجاة، وأما الاستعانة فهي لنفع المخلوق للتيسير عليه، فناسب أن يقدم المناجاة على الاستعانة" (بن عاشور، ١٩٨٤م: ١/ ١٨٦)، ... وغير ذلك كثير في تفاسيرهم.

وبذلك فإن رصد الوظائف والأدوار والحدود في الجملة هو الذي يوقف على أغراض المتكلمين أثناء الحديث والتواصل، وهو الذي يساعد في التفريق بين المواقع التي تحتلها الألفاظ في عملية التقديم والتأخير في التراكيب المختلفة، والجملة في تكوينها تشمل وسائل تؤدي إلى اتساقها وانسجامها في سياقها التركيبي في وحداتها الداخلية، ما يجعلها متلائمة والسياق الخارجي، فالمواقف في بعض الأحيان تحتاج إلى عبارات نخرج عن السياق والوضع الأصلي التي وضعت لها في دلالاتها لتكون مناسبة والغرض الذي وضعت له.

**المعالجة اللسانية الحديثة للتراكيب**

اهتمت الدراسات اللسانية الحديثة بعلم التراكيب، وقد اختلفت منطلقاتها ومناهجها في وصف التراكيب اللغوية:

١. المنهج البنيوي الوصفي: اهتمّ هذا المنهج بالمادة اللغوية جاعلا من الدرس اللساني مجموعة من الخطوات التحليلية لوصف التراكيب اللغوية، ولم يحفل بطرائق التوليد اللغوي، كما أنه أبدى اهتماما ضعيفا بوظائف المكونات داخل الجملة. (كلارك، ٢٠١٥م: ١٢٣، ١٢٤).
٢. المنهج التحويلي التوليدي: لقد كان من الطبيعي أن تقوم مدرسة لسانية جديدة على أنقاض المدرسة البنيوية، وكانت هذه المدرسة هي المدرسة التوليدية التحويلية التي غيّرت وجهة البحث اللساني من الاهتمام بالوصف وما يقوم عليه من استقراء للمادة اللغوية وتعليلها، إلى الوصف والتفسير في الوقت ذاته، لقد انصبّ اهتمام التوليديين على صياغة قواعد عامة يمكن أن تشمل كل اللغات، وصياغة مثل تلك القواعد تفرض الاستناد إلى نماذج مفترضة مستنبطة وفقا لمعايير منطقية ورياضية، وقد بُني هذا المنهج على أساس وجود تركيبات أساسية مشتركة بين جميع اللغات، وتتمثل وظيفة القواعد التحويلية في تحويل هذه التراكيب الأساسية إلى تراكيب سطحية، ويقصد بها التراكيب المنطوقة فعلا ويسمعها الناس، أما عملية وصف العلاقة بين التركيب الباطني والتركيب الظاهري فتسمى تحويلا، وهي تصف الظاهرة اللغوية دلاليا بِرَدِّ بنيتها السطحية المنجزة فعلا إلى بنية عميقة دون نظر إلى البعد الخارجي للظاهرة المتمثل في موقف المتكلم والمخاطب، والظروف الكلامية التي تكتنفها ... إلخ. (زكريا، ١٩٨٦م: ١٥، ١٩). وقد فرض تطور علم الدلالة على الباحثين عدّ العناصر الدلالية جزءا أساسيا في وصف الظاهرة اللسانية وتفسيرها، مما استدعى إدخال

عدد كبير من المعطيات اللغوية الجديدة، وطرح قضايا معرفية ونظرية جديدة تعالج القصور، وتسدّ الثغرات التي لم ينتبه إليها المنهج التحويلي؛ فهو لم يوجّه الاهتمام الكافي إلى أثر التفاعل التخاطبي في موقف الخطاب، كما أنه جعل النحو عملية آلية حيث تتولد التراكيب بوساطة قواعد تحويلية فحسب، ولم يقدم أو يعط أي تبرير وظيفي لحدوث هذه التحويلات في مراحل مختلفة من توليد الجملة ولا سيما الجانب التداولي، ولذلك برزت مناهج متعددة تحاول تفسير اللغة من زوايا مختلفة منها:

٣. المنهج الوظيفي: فتح المنهج الوظيفي للغة آفاقا جديدة في الدرس اللغوي متجها بقوة إلى المعنى، فبدأ بدلالة المفردة ثم الجملة، وانتهى بدلالة الخطاب والسياقية والنحو الوظيفي، وإذا كانت اللسانيات البنيوية قد حصرت عنايتها في مكونات النص الداخلية، فإن التداولية تجاوزت هذه المكونات فتعمقت في المكونات الخارجية المؤثرة في المفهوم الناتج عند المتلقي، وتتبعت مقاصد المتكلم التي يفهمها المتلقي، وهي وإن كانت غير صريحة أو مباشرة فإنها تنقل رسالة مفهومة القصد؛ ولذلك يتميز الاتجاه الوظيفي من بين الاتجاهات الأخرى بأنه: يربط اللغة بالوظيفة التي تؤديها من جانب، وبالبيئة الاجتماعية وتضافر العناصر من جانب آخر؛ ولذلك نجد الوظيفيين ينكبون على الأشكال الدلالية، ويعتدّون بالمقام، وينظرون في القول، مقابل انكباب البنيويين والتحويليين على الأشكال الدالة، واهتمامهم بالنظر اللغوي الصرف. (المتوكل، ٢٠٠١م: ١٥، ٢٤).

**معالجة النحاة**

لقد كان النحو العربي منذ نشأته الأولى مهتما بالمعنى، يعتدّ به وبدوره في التقعيد، وقد دلّ على فكرة تبعية البنية للوظيفة بدلائل عديدة كـ(الغرض، والقصد، والهدف، والمعنى، والمرمى، والنية، والحال ...). كما اهتم النحاة بالتقعيد لمفاهيم مهمة في النحو منها مفهوم الإسناد الذي يختزل الأنماط المختلفة للجملة، ويعدّ استيعاب الجمل اللغوية في ظاهرة الإسناد تجريدا قويا في النحو، ووضعت له لذلك مبادئ موضحة لمظهره، نحو: "الإسناد لا يتأتى بدون طرفين: مسند ومسند إليه" (الزمخشري، د.ت: ٢٤). وحُدّد نوع الطرفين، أو طريقة التركيب، فهو لا يحصل إلا من اسمين، أو من فعل واسم ويسمّى الجملة. (ابن يعيش، د.ت: ١/ ٢٠).

ومن الأصول التي وصفها النحاة أيضا ترتيب عناصر الجملة نحو: "الأصل أن يذكر الفاعل عقيب الفعل قبل ذكر المفعول" (ابن الأنباري، ١٩٨٧م: ١/ ١٧٩). كما حدّد العلماء القدامى التركيب: "وذلك أن التركيب على ضربين: تركيب إفراد، وتركيب إسناد، فتركيب الإفراد أن تأتي بكلمتين فتركبهما وتجعلهما كلمة واحدة بإزاء حقيقة واحدة، بعد أن كانتا بإزاء حقيقتين، وهو من قبيل النقل، ويكون في الأعلام نحو: معدي كرب وحضرموت وقالي قلا، ولا تفيد هذه الكلم بعد التركيب حتى يخبر عنها بكلمة أخرى نحو: معدي كرب مقبل، وحضر موت طيبة، وهو اسم بلد باليمن، وتركيب الإسناد أن تركب كلمة مع كلمة تنسب إحداهما إلى الأخرى" (ابن يعيش، د.ت: ١/ ٢٠).

كما أن النحاة بينوا العلاقة بين الأنماط التركيبية التجريدية مثل: (المبتدأ + الخبر) و (الفعل + الفاعل + الفضلة) وهي أنماط محددة، ويمكن حصرها لأنها أمور كلية، وبين الجمل التي يمكن أن تصاغ عليها وقرروا أنه يمكن أن تصاغ عليها جمل غير محصورة، إذ "يتخرج عليها ما لا ينحصر من الصور الجزئية" (الأنصاري، ١٩٩١م: ١/ ١٤).

ومن المهام التي قام بها النحاة الربط بين القاعدة المحددة والمثال الكلامي الذي لا ينحصر، فوضعوا يدا على هذه ويدا على تلك، مع مراعاة أن القواعد النحوية المنظمة للعلاقات التركيبية نابعة أساسا من ملاحظة الأمثلة الكلامية غير المحصورة وفهمها، ولقد عبّر ابن جني عن بعض هذا في قوله: "ألا تراك حين تسمع (ضرب) قد عرفت حدثه وزمانه، ثم تنظر فيما بعد فتقول: هذا فعل، ولا بد له من فاعل، فليت شعري من هو؟ وما هو؟ فتبحث حينئذ إلى أن تعلم الفاعل من هو، وما هو حاله من موضع آخر، لا من مسموع (ضرب)، ألا ترى أنه يصلح أن يكون فاعله كل مذكر يصح منه الفعل مجملا غير مفصل، فقولك: (ضرب) زيد، و (ضرب) عمرو، و (ضرب) جعفر ونحو ذلك شرع سواء، وليس لضرب بأحد الفاعلين هؤلاء ولا غيرهم خصوص ليس له بصاحبه، كما يخص بالضرب دون غيره من الأحداث، وبالماضي دون غيره من الأبنية" (ابن جني، ١٩٥٧م: ٣/ ٩٨، ٩٩)، وقول ابن جني: (عرفت حدثه وزمانه) و (لا بد له من فاعل) يوضح دلالة الفعل على بعض المعنى، وعبارته: (ألا ترى أنه يصلح أن يكون فاعله كل مذكر ...) تعني أن الفعل (ضرب) بدلالته على الحدث والزمن الماضي لا يختار لفاعليته إلا كل مذكر فلا يصح من أنثى، وهذا جزء من المعنى الذي يتعلق بفاعل يصح منه الضرب، وهذا جزء آخر من المعنى؛ لأنه يتضمن أن يكون شخصا قادرا على الضرب، ومعنى هذا أن كل كلمة تختار وتطلب ما يدخل معها في علاقة نحوية مع ترابط دلالي، وهو ما يؤكد ما أشار إليه البحث آنفا من أن هناك تلاحما بين المفردات ووظائفها النحوية في الجملة، وهو ما بيّنه النحاة بجلاء.

كما لاحظ النحاة المتقدمون اللغة في إطارها التركيبي، وكونها الخاص من خلال هذا التركيب، وتعلق بعضها ببعض على نحو يجسد حركتها الداخلية، ويدل على قدرة التركيب المعين في بنيته السطحية على إبراز الدلالة المحددة المعينة دون غيرها، وفي سياقها الذي يكتنفها أو تجري فيه، ولذلك أكد سيبويه في وقت مبكر أن مدار الكلام على تأليف الجملة وما فيها من حسن أو قبح، ولكل استعمال دلالته، وتغيير الاستعمال تغيير للدلالة. (سيبويه، ١٩٨٨م: ١/ ٢٥، ٢٦).

وأصّل النحاة المتقدمون لوظائف الكلمة في الجملة، والجملة في الكلام بأن فرقوا بين الجملة والكلام، واشترطوا الإفادة وحسن السكوت في الكلام، والإفادة مقترنة باستقلال الجملة، وعدم احتياجها إلى ما يتم معناها، وقد لا يحسن السكوت وإن احتوت عنصريها الأساسيين: المسند والمسند إليه.

اهتموا بظاهرة العدول وذلك بتغيير الرتبة، أو بحذف عنصر أو زيادته، كما عبّروا عن مفهوم البنية العميقة بطرق مختلفة مثل قولهم: أصله كذا، أو كأنه كذا من ذلك مثلا: " هذا باب يحذف المستثنى فيه استخفافا وذلك قولك: ليس غير، وليس إلا، كأنه قال: ليس إلا ذاك، وليس غير ذاك ولكنهم حذفوا ذلك تخفيفا، واكتفاء بعلم المخاطب ما يعني" (سيبويه، ١٩٨٨م: ١/ ٣٤٤، ٣٤٥).

**معالجة المفسرين**

لقد وضع المفسرون القدامى شروطا لمن أراد أن ينتظم في هذا العلم الجليل، وأكثر هذه الشروط يصب في السياق والمقام، وما يحيط بالنص القرآني من ظروف وملابسات لا بد للمفسر من الوعي بها قبل مباشرته التفسير القرآني، فاشترطوا التمكن من دقائق العربية، وأحكامها الصوتية والبنائية والتركيبية والدلالية، ومعرفة أوجه الإعجاز القرآني على مستوى التركيب واللفظ والدلالة، وما تجري عليه لغة القرآن من إيجاز وتشبيه واستعارة، وتلاؤم الحروف والكلمات والصيغ والألفاظ، وتعريف القصص، وحسن بيان المقاصد والأغراض (الفيروزآبادي، د.ت: ١/ ٦٨) وغير ذلك مما يدخل في السياق اللغوي، وما يتطلّبه من استحضار النص القرآني جميعه عند تفسير بعضه؛ لأن القرآن يفسر بعضه بعضا، ومعرفة أوجه السياق اللغوي، وكيفية تحركها بما يؤكد ارتباط آي الذكر الحكيم بعضها ببعض (الزركشي، ٢٠٠٦م: ١/ ٣٦). كما اشترطوا شروطا أخرى منها:

معرفة أسباب النزول، والوقائع الملابسة لنزول الآية أو النص القرآني (الفيروزآبادي، د.ت: ١/ ١٠٨)، كما اشترطوا معرفة الناسخ والمنسوخ ليسلم المفسر من الأغلاط، والخطأ الفاحش، والتأويلات المكروهة. (الفيروزبادي، د.ت: ١/ ١١٧).

اهتمّ المفسرون ببيان العلاقات التداولية الحاصلة بين آيات القرآن الكريم متجاورة أو متباعدة، ومن هذه العلاقات: التفسير والبيان، أو ما أطلقوا عليه التتميم مما يساعد على كشف المراد من اللفظ المعين، ويزال ما يظن فيه من الخفاء، كقوله تعالى: ﴿**وَإِذْ نَجَّيْنَاكُم مِنْ آلِ فَرْعَونَ يَسُومُونَكُمْ سُوءَ الْعَذَابِ يُذَبِّحُونَ أَبْنَاءَكُمْ وَيَسْتَحْيونَ نِسَاءَكُمْ وَفِي ذَلِكُم بَلَاءٌ مِن رَّبِّكُمْ عَظِيمٌ**﴾ (النساء/ ٤٨)، بترك العاطف بين يذبحون ويسومونكم بيان لقوله (يَسُومُونَكُمْ) وبذلك يتحدد المراد من العذاب. (الزمخشري، ١٩٩٥م: ١/ ٢٧٩).

كما أكّدوا على ضرورة معرفة ما كان على الإجمال، وهو ما تحتمل فيه الألفاظ أكثر من معنى، وما كان على التفصيل الذي يقوم بتعيين تلك المحتملات، وما بين الإجمال والتفصيل يمكن الكشف عن العلاقات التداولية التي تحكم أسس الترابط الوثيق بين آيات الذكر الحكيم دلاليا وأسلوبيا، من ذلك ما ورد من إجمال وتفصيل في قوله عز وجل: ﴿**ويوم تقوم الساعة يومئذ يتفرقون فأما الذين آمنوا وعملوا الصالحات فهم في روضة يحبرون وأما الذين كفروا وكذبوا بآياتنا ولقاء الآخرة فأولئك في العذاب محضرون**﴾ (النساء/ ١٤-١٦). فالإجمال تفرق الناس حين قيام الساعة، ثم تلاه التفصيل بذكر قسمي الناس المؤمنين والكافرين، ومآل كل منهما.

**المقاصد التداولية لبعض الآيات القرآنية**

التداول لغة: مصدر تداول، يقال دال يدول دولا: انتقل من حال إلى حال، وأدال الشيء: جعله متداولا، وتداولت الأيدي الشيء: أخذته هذه مرة وتلك مرة. (ابن منظور، د.ت: ١٤٥٥، ١٤٥٦).

وفي الاصطلاح: "هي دراسة اللغة قيد الاستعمال أو الاستخدام، بمعنى دراسة اللغة في سياقاتها الواقعية لا في حدودها المعجمية، أو تراكيبها النحوية، وهي دراسة الكلمات والعبارات والجمل كما نستعملها ونفهمها ونقصد بها، في ظروف ومواقف معينة" (مزيد، ٢٠١٠م: ١٨).

وهذه إيضاحات للمقاصد التداولية التي تصاحب العدول في بعض الآيات القرآنية:

الآية: ﴿**وَلَتَجِدَنَّهُم أَحْرَصَ النَّاسِ عَلَى حَيَاةٍ**﴾ (البقرة/ ٩٥).

مظهر العدول: التنكير في كلمة (حياة).

المقصد: التحقير، أي: مطلق حياة ولو كانت حقيرة. (الأندلسي، ٢٠٠١م: ١/ ٤٨١).

الآية: ﴿**وَلَو تَرَى إِذِ الظَّالِمُونَ فِي غَمَرَاتِ الْمَوتِ**﴾ (الأنعام/ ٩٤).

مظهر العدول: حذف جواب الشرط.

المقصد: التفخيم والتعظيم؛ إذ تقدير الجواب لرأيت أمرا عظيما. (الزمخشري، ١٩٩٥م: ٢/ ٤٤).

الآية: ﴿**أَغَيرَ اللهِ أَبْغِي رَبًّا**﴾ (الأنعام/ ١٦٦).

مظهر العدول: تقديم المفعول به.

المقصد: التخصيص والحصر. (الزمخشري، ١٩٩٥م: ١/ ٢٣)

الآية: ﴿**وَرَاوَدَتهُ الَّتِي هُو فِي بَيتِهَا عَن نَفْسِهِ**﴾ (يوسف/ ٢٣).

مظهر العدول: استخدام الاسم الموصول (التي) للتعريف بالفاعل.

المقصد: التحقير، ولاستهجان التصريح بالاسم. (الأندلسي، ٢٠٠١م: ٥/ ٢٩٤).

الآية: ﴿**فَغَشِيَهُم مِنَ الْيَمِّ مَا غَشِيَهُم**﴾ (طه/ ٧٧).

مظهر العدول: استخدام الاسم الموصول (ما) للتعريف بالفاعل.

المقصد: وقد جاء هنا للتفخيم والاختصار، أي: غشيهم أمر كبير لا يعلم كنهه إلا الله. (الأندلسي، ٢٠٠١م: ٦/ ٢٤٥)

الآية: ﴿**وَإِذَا رَآكَ الَّذِينَ كَفَرُوا إِنْ يَتَّخِذُونَكَ إِلَّا هُزُواً أَهَذَا الَّذِي يَذْكُرُ آلِهَتَكُم**﴾ (الأنبياء/ ٣٦).

مظهر العدول: استخدام اسم الإشارة (هذا) للتعريف بالمبتدأ.

المقصد: التحقير والإيذاء. (ابن عاشور، ١٩٨٤م: ١٧/ ٦٥).

الآية: ﴿**لَهُ الْمُلْكُ وَلَهُ الْحَمْدُ وَهوَ عَلَى كُلِّ شَيءٍ قَدِيرٌ**﴾ (التغابن/ ١).

مظهر العدول:تقديم الجار والمجرور (الخبر).

المقصد: اختصاص الملك والحمد لله، لا لغيره. (الزمخشري، ١٩٩٥م: ٣/ ٥٣٣). ... والله أعلم.

**الخاتمة**

حاول هذا البحث أن يصف التراكيب العدولية بالحديث عن الجملة، وما أقره لها النحاة من أصل، ثم ما اعتراها من تغيير أدّى بها للعدول عن أصلها إلى تركيب جديد يحمل دلالات مختلفة. وعرض باختصار ما حملته الدراسات الحديثة من نظريات متنوعة تهتم بالتركيب والمعنى كالبنيوية، والتحويلية، والوظيفية التي اختلفت منطلقاتها ومناهجها، فالبنيويون يعالجون الجمل من باب كونها ظواهر تركيبية،

والتحويليون ينظرون لجوانبها الدلالية، أما الوظيفيون فيميطون اللثام عن ظواهرها التداولية. كما عرّج إلى عرض آراء النحاة، ومدى قربهم من أنظار المحدثين، لولا أن ما قدموه جاء مبعثرا في كتبهم، ولم ينتظم قانونا يعالج التراكيب، ولا نظرية تؤطر له الأسس. أما المفسرون فقد كان تناولهم وتقاربهم مع المحدثين أكبر؛ نظرا لأنهم اتخذوا من توضيح النص اللغوي (القرآن الكريم) هدفهم، فجعلهم ذلك يدركون بعمق ما وراء التركيب من مقاصد وأغراض، وقد استفاد هذا البحث مما وصلوا إليه حين عرض أمثلة من التراكيب العدولية في الآيات القرآنية، وما ترمي إليه من مقاصد تداولية.

## المصادر والمراجع


*القرآن الكريم برواية قالون*.

ابن جني، أبو الفتح عثمان (١٩٥٧م). *الخصائص*. (تحقيق: محمد النجار). مصر: المكتبة العلمية.

ابن جني، أبو الفتح عثمان (١٩٩٤م). *المحتسب*. (تحقيق: علي النجدي وآخرون). مصر: مطابع الأهرام.

ابن عاشور، محمد الطاهر (١٩٨٤م). *التحرير والتنوير*. تونس: الدار التونسية للنشر.

ابن فارس، أبو الحسين أحمد (٢٠٠٥م). *الصاحبي* (ط.١). (تحقيق: أحمد صقر). مضر: مؤسسة المختار.

ابن منظور، محمد بن مكرم (د.ت). *لسان العرب*. مصر: دار المعارف.

ابن يعيش، يعيش بن علي (د.ت). *شرح المفصل*. مصر: إدارة الطباعة المنيرية.

أبو عبيدة، معمر بن المثنى (د.ت). *مجاز القرآن*. (تعليق: محمد سزكين). مصر: مكتبة الخانجي.

الأنباري، أبو البركات عبد الرحمن (١٩٨٧م). *الإنصاف في مسائل الخلاف*. بيروت: المكتبة العصرية.

الأندلسي، محمد بن يوسف (٢٠٠١م). *تفسير البحر المحيط*. (تحقيق: عادل عبد الموجود، علي معوض). لبنان: دار الكتب العلمية.

الأنصاري، ابن هشام (١٩٩١م). *مغني اللبيب* (ط.١). (تحقيق: حنا الفاخوري). لبنان: دار الجيل.

الجرجاني، عبد القاهر بن عبد الرحمن (د.ت). *دلائل الإعجاز*. (تعليق: محمود شاكر). مصر: مكتبة الخانجي.

الجرجاني، علي بن محمد (١٩٨٥م). *كتاب التعريفات*. لبنان: مكتبة لبنان.

حسان، تمام (د.ت). *اللغة العربية معناها ومبناها*. المغرب: دار الثقافة.

الداية، فايز (١٩٩٦م). *علم الدلالة العربي* (ط.٢). سوريا: دار الفكر.

الزركشي، محمد بن عبد الله (٢٠٠٦م). *البرهان في علوم القرآن*. (تحقيق: أبي الفضل الدمياطي). مصر: دار الحديث.

زكريا، ميشال (١٩٨٦م). *الألسنية التوليدية والتحويلية وقواعد اللغة العربية* (ط.٢). لبنان: المؤسسة الجامعية.

الزمخشري، محمود بن عمر (١٩٩٥م). *تفسير الكشاف*. (تصحيح: محمد شاهين). لبنان: دار الكتب العلمية.

الزمخشري، محمود بن عمر (د.ت). *المفصل*. لبنان: دار الجيل.

السعران، محمود (د.ت). *علم اللغة*. لبنان: دار النهضة العربية.

سيبويه، أبو بشر عمرو (١٩٨٨م). *الكتاب*. (تحقيق: عبد السلام هارون). مصر: مكتبة الخانجي.

السيوطي، عبد الرحمن جلال الدين (٢٠٠٤م). *معجم مقاليد العلوم*. (تحقيق: محمد عبادة). مصر: مكتبة الآداب.

عبد اللطيف، محمد حماسة (٢٠٠٠م). *النحو والدلالة* (ط.١). مصر: دار الشروق.

العلوي، يحيى بن حمزة (٢٠٠٢م). *الطراز*. (تحقيق: عبد الحميد هنداوي). لبنان: المكتبة العصرية.

الفراهيدي، الخليل بن أحمد (د.ت). *كتاب العين*. (تحقيق: مهدي المخزومي، إبراهيم السامرائي).

الفيروزآبادي، محمد بن يعقوب (٢٠٠٥م). *القاموس المحيط*. (إشراف: محمد العرقسوسي). لبنان: مؤسسة الرسالة.

الفيروزآبادي، محمد بن يعقوب (د.ت). *بصائر ذوي التمييز*. تحقيق: محمد النجار. لبنان: المكتبة العلمية.

كلارك، سيمون (٢٠١٥م). *أسس البنيوية* (ط.١). (ترجمة: سعيد العليمي). مصر: دار بدائل.

المبرد، محمد بن يزيد (١٩٩٤م). *المقتضب*. تحقيق: محمد عضيمة. مصر.

المتوكل، أحمد (٢٠٠١م). *قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية*. المغرب: دار الأمان.

المخزومي، مهدي (١٩٨٦م). *في النحو العربي* (ط.٢). لبنان: دار الرائد العربي.

مزيد، بهاء الدين محمد (٢٠١٠م). *تبسيط التداولية* (ط.١). مصر.

المسدّي، عبد السلام (د.ت). *الأسلوبية والأسلوب* (ط.٣). ليبيا: الدار العربية للكتاب.